يتجلى في مجالات متعددة . فدخل الفلاح العربي مثلا يقل بكثير من نصف دخل الفلاح اليهودي . فقد نشرت اللجنة الشعبية للتفتيش الزراعي عام ١٩٦٠ بعض الحقائق التي تدعم هذا القول : لقد ذكرت هذه اللجنة ان متوسط دخل الفلاح العربي كان ما بين ( ١٥٠٠ و ١٧٠٠ ) ليرة اسرائيلية ، بينما كان متوسط دخل الفلاح اليهودي من انتاجه الزراعي يساوي ٣١٢٢ ليرة اسرائيلية ، واذا أخذنا بعين الاعتبار ان متوسط عدد افراد عائلة الفلاح العربي يفوق بكثير متوسط عدد أفراد عائلة الفلاح اليهودي يتضح لنا ان دخل الفلاح العربي يتراوح ما بين ٢٥ ٪ و٤٠ ٪ من دخل الفلاح اليهودي . هذا عدا عن المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة والمؤسسات الاسرائيلية للفلاح اليهودي وتحجم عن تقديمها الى الفلاح العربي . وما يقال عن الفلاح العربي بشكل عام يقال ايضا عن العامل الزراعي العربي اذ يتقاضى العامل اليهودي اكثر بكثير من العامل العربي .

يعمل ما بين ٣٠ ٪ و٤٠ ٪ من الشغيلة العرب في قطاع الزراعة ( ويشكلون اكثر من خمس مجموع العاملين الزراعيين في اسرائيل ، وتجدر الملاحظة هنا الى ان عدد الشغيلة الزراعيين العرب ظل ثابتا تقريبا منذ الخمسينات وان نسبتهم الى مجموع الشغيلة تنخفض تدريجيا ) . لقد كان عدد العاملين العرب في الزراعة سنة ١٩٦٧ يساوي ( ٢٥٫٠٠٠ ) من مجموع العاملين العرب البالغ عددهم ٦٧٫٦٠٠ ألف يشكلون بهذا حوالي ٤١٫٢٪ من القوة العاملة العربية . ويشكل هذا الرقم حوالي ٢٢٪ من مجموع العاملين في الزراعة في اسرائيل . وتتضح حقيقة هذا الرقم اذا تذكرنا ان الاقلية العربية في اسرائيل تشكل حوالي ١٢ ٪ من مجموع السكان ( كان عدد ما تبقى من العرب في اسرائيل عام ١٩٤٩ لا يزيد عن ١٧٠ الفا ، وصل الى ٢٩٧ ألفا سنة ١٩٦٧ ويبلغ عددهم الان حوالي ٤٠٠ الف نسمة ) . ويعيش حوالي ٦٢ ٪ من العرب في اسرائيل في القرى يشكلون بهذا حوالي ٤٠ ٪ من مجموع سكان الريف في اسرائيل . وقد اشتغل في الزراعة ، وفقا لاحصاءات قوة العمل الاسرائيلية سنة ١٩٧٠ ما يعادل ٢٥٫٣ الف عربي ، منهم ١٤٫٨ الف ، اشتغلوا في أماكن سكنهم ( أي في القرى العربية ) و١٠٫٥ الف خارج قراهم . وتفيد الارقام المتوفرة ان عدد العمال الزراعيين العرب بلغ في نفس السنة ١٢٫٤ الف عامل . وبهذا يكون عدد العمال الزراعيين الذين اشتغلوا كمأجورين في القرى العربية نفسها حوالي الالفي شخص فقط . وهذا يعني ان مشاكلهم مرتبطة بشكل عضوي بمشاكل واوضاع الزراعة العربية المتخلفة ( التي لا تستطيع توظيف الا نسبة صغيرة من العمال الزراعيين ) من جهة ، ومرتبطة أيضا بأوضاعهم كعمال زراعيين مأجورين يعملون في قطاع الزراعة الاسرائيلي المتطور اقتصاديا ورأسماليا .

ان تخلف عمال الزراعة العرب عن الالتحاق بنقابة العمال الزراعيين التابعة للهستدروت ظاهرة تستوجب الانتباه ، فأقل من خمس عمال الزراعة العرب ، كانوا منظمين في الهستدروت عام ١٩٦٨ . ويعود السبب الى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة التي أوجدت لترعى المصالح الصهيونية ، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية وانشئت أصلا لمحاربة العمل العربي والمنتوجات العربية الزراعية . ولهذا فالوضع اليومي المباشر يستدعي السعي الجدي لايجاد وضع نقابي فعال للعمال العرب عموما وعمال الزراعة العرب بشكل خاص اما عن طريق خلق الظروف القانونية والسياسية التي تسمح لهم بانشاء نقابات خاصة بهم او طريق انشاء تنظيمات من نوع آخر كالتعاونيات والجمعيات والاتحادات التي تقوم في ظل غياب تنظيم نقابي عمالي مستقل برعاية مصالحهم النقابية وتحسين ظروفهم المعيشية والعمالية والغاء القوانين والاجراءات العنصرية التي تميز ضدهم . وان وضع حد لتدهور الزراعة العربية في اسرائيل ومن ثم تطويرها وتنميتها ورفع مستوى وسائل الانتاج فيها مرهون بتحسين اوضاع ومستوى العمال الزراعيين العرب ومحاربة الاضطهاد والقهر القومي الموجه ضدهم . ان نجاح هذه المهمات يعتمد — في النهاية — على انتزاع الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وعلى مدى قدرة القوى الثورية والتقدمية في المنطقة على تحرير الاسرائيليين من الصهيونية .

**اللاجئون الفلسطينيون والعمل الزراعي :**

بينما كانت اغلبية سكان فلسطين العرب قبل قيام اسرائيل ( ١٩٤٨ ) من اهالي الريف ، كانت الاغلبية العظمى ( حوالي ٨٠ ٪ ) من المهاجرين اليهود الى فلسطين من سكان المدن الاوروبية . وبهذا يكون الريف الفلسطيني قد تعرض الى اضطهاد مزدوج :